P-ISSN: 1680-9300
E-ISSN: 2790-2129
المجلد (26)، العدد (3)
ص.ص 95-109

تحليل العلاقة بين الصدمات النفطية والاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق للمدة (2000-2025): دراسة قياسية باستخدام نموذج (SVAR)

اسلام محمد محمود

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، الانبار، العراق.

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الصدمات النفطية الخارجية على الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق، مع التركيز على دور الموازنة العامة ممثلة بالإنفاق الحكومي بوصفها قناة انتقال رئيسة لآثار تقلبات أسعار النفط إلى النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، مستندة إلى بيانات ربع سنوية للمدة (2000–2025) وبواقع (104) مشاهدة، وأظهرت نتائج دوال الاستجابة النبضية وتجزئة التباين وجود ارتباط قوي بين الصدمات النفطية والإنفاق الحكومي، كما بينت أن تأثير الصدمات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة ينتقل بدرجة كبيرة عبر القناة المالية. وتشير النتائج إلى أن ارتفاع الإيرادات النفطية يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات التشغيل على المدى القصير، لكنه قد يؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة الضغوط التضخمية نتيجة التوسع في الإنفاق العام، وتوصي الدراسة بتبني قواعد مالية أكثر انضباطا، وتعزيز دور الصناديق السيادية، وتطوير مصادر الإيرادات غير النفطية للحد من آثار تقلبات أسعار النفط ودعم الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق.

الكلمات المفتاحية: الصدمات النفطية، الموازنة العامة، الاستقرار الاقتصادي الكلي، نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي.

1. المقدمة

تعد الصدمات النفطية من أهم العوامل المؤثرة في الاقتصادات الريعية المعتمدة على الإيرادات النفطية، لما تسببه من تقلبات في الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي ومؤشرات الاقتصاد الكلي. ويعد الاقتصاد العراقي من أكثر الاقتصادات تأثرا بهذه الصدمات نتيجة اعتماده الكبير على النفط في تمويل الموازنة العامة. وخلال المدة (2000–2025) شهد العراق تقلبات نفطية متعددة انعكست على النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة. وتبرز أهمية هذه الدراسة في تحليل دور الموازنة العامة بوصفها إحدى القنوات الرئيسة التي تنتقل عبرها آثار الصدمات النفطية إلى الاقتصاد الكلي.

2. منهجية البحث

1.2 مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الآتي: إلى أي مدى تؤثر الصدمات النفطية في الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق، وما دور الموازنة العامة في انتقال أثر هذه الصدمات إلى النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة خلال المدة (2000–2025)؟ ويتفرع عنه التساؤلات الآتية:

1. ما طبيعة العلاقة بين الصدمات النفطية والموازنة العامة؟
2. هل تنتقل آثار الصدمات النفطية إلى النمو الاقتصادي عبر الإنفاق الحكومي؟
3. ما أثر الصدمات النفطية والموازنة العامة في التضخم والبطالة؟
4. ما حجم الاستجابات الديناميكية للمتغيرات الاقتصادية تجاه الصدمات النفطية؟
5. ما نسبة مساهمة الصدمات النفطية في تفسير تقلبات متغيرات

مجلة بحوث مستقبلية
المجلد 26، العدد 3 (2026).
أستلم البحث في 5 حزيران 2026؛ قُبل في 28 حزيران 2026
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 30 تموز 2026
البريد الإلكتروني للمؤلف المراسل: islam.mahmood@uoanbar.edu.iq

DOI:10.61704/pr.726

الاستقرار الاقتصادي الكلي؟

2.2 أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال الاتي:

1. بيان أثر الصدمات النفطية في الاقتصاد العراقي.
2. إبراز دور الموازنة العامة في انتقال آثار الصدمات النفطية.
3. تفسير سلوك النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة خلال مدة الدراسة.
4. دعم صناع القرار بنتائج قياسية تساعد في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.
5. إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاقتصاد الريعي والصدمات النفطية.

3.2 أهداف البحث

يهدف البحث الى:

1. تحليل الصدمات النفطية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال المدة (2000–2025).
2. قياس أثر الصدمات النفطية على الموازنة العامة.
3. تحديد دور الإنفاق الحكومي في انتقال أثر الصدمات النفطية إلى النمو الاقتصادي.
4. قياس أثر الصدمات النفطية والإنفاق الحكومي على التضخم والبطالة.
5. دراسة الاستجابات الديناميكية للمتغيرات الاقتصادية باستخدام نموذج (SVAR) .
6. تحديد الأهمية النسبية للصدمات النفطية في تفسير تقلبات مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي.

4.2 فرضية البحث

تفترض الدراسة أن الصدمات النفطية تؤثر معنويا في الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق، وأن الموازنة العامة، ممثلة بالإنفاق الحكومي، تمثل القناة الرئيسة لانتقال آثار هذه الصدمات إلى النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة خلال المدة (2000–2025).

5.2 منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، والمنهج القياسي في الجانب التطبيقي. ويستخدم نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لتحليل أثر الصدمات النفطية وانتقالها إلى متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال دوال الاستجابة النبضية وتحليل تجزئة التباين.

6.2 حدود البحث

تقتصر حدود البحث على دراسة أثر الصدمات النفطية في الاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2000–2025)، مع التركيز على دور الموازنة العامة في انتقال آثار هذه الصدمات إلى النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR).

7.2 دراسات سابقة

تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور رئيسة وفقا لمتغيرات الدراسة وأهدافها بهدف تحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها.

1.7.2 دراسات الصدمات النفطية والنمو الاقتصادي

- **دراسة (Hamilton, 1983):** وهدفت إلى تحليل أثر الصدمات النفطية في الاقتصاد الأمريكي خلال المدة 1948–1980، واعتمدت على نماذج الاقتصاد القياسي الكلي. وتوصلت إلى وجود علاقة سلبية بين ارتفاع أسعار النفط والنمو الاقتصادي، وأن الصدمات النفطية كانت من الأسباب الرئيسة للركود الاقتصادي في الولايات المتحدة.
- **دراسة (Kilian, 2009):** وتناولت التمييز بين أنواع الصدمات النفطية وأثرها في النشاط الاقتصادي العالمي باستخدام نموذج VAR الهيكلي. وأظهرت النتائج أن آثار الصدمات تختلف باختلاف مصدرها، وأن صدمات الطلب العالمي تختلف عن صدمات العرض النفطي في تأثيرها على النمو الاقتصادي.
- **دراسة (Rodhan, 2024):** هدفت الدراسة إلى قياس أثر تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1970–2021)، باستخدام نموذج المتجه الذاتي (VAR)، من خلال تحليل تأثير أسعار النفط في مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وأظهرت النتائج وجود تأثيرات مهمة لتقلبات أسعار النفط في الاقتصاد العراقي، بما يعكس درجة اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي.
- **دراسة (Khaleel et al,. 2024):** تناولت الدراسة الآثار المتماثلة وغير المتماثلة لأسعار النفط والأسواق المالية الدولية في النمو الاقتصادي العراقي، بهدف تحليل طبيعة العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في العراق. وأظهرت النتائج أهمية أسعار النفط والمتغيرات المالية الدولية في تفسير النمو الاقتصادي العراقي، بما يؤكد حساسية الاقتصاد العراقي للتغيرات في أسعار النفط. وتختلف الدراسة الحالية عنها في تركيزها على الصدمات النفطية ودور الإنفاق الحكومي بوصفه قناة انتقال إلى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، باستخدام نموذج (SVAR) خلال المدة(2000–2025).

2.7.2 دراسات الصدمات النفطية والتضخم

- **دراسة (Blanchard and Galí, 2010):** وهدفت الدراسة إلى تحليل التأثيرات الاقتصادية الكلية للصدمات النفطية في الاقتصادات المتقدمة.

DOI:10.61704/pr.726

وتوصلت إلى أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وانخفاض النمو الاقتصادي، إلا أن حجم التأثير أصبح أقل مقارنة بسبعينيات القرن الماضي.

- **دراسة (Bernanke, Gertler and Watson, 1997):** وهدفت الدراسة إلى تحليل دور السياسة النقدية في انتقال أثر الصدمات النفطية إلى التضخم باستخدام نموذج .VAR وأظهرت النتائج أن جزءا مهما من التأثير التضخمي للصدمات النفطية ينتقل عبر السياسات الاقتصادية المتبعة وليس عبر أسعار النفط وحدها.
- **دراسة (Kilian and Park, 2009):** بحثت الدراسة في أثر الصدمات النفطية على سوق الأسهم الأمريكي، وأظهرت أن تأثير الصدمات النفطية في الأسواق المالية يختلف باختلاف طبيعة الصدمة النفطية ومصدرها، وأن فهم آثار تغيرات أسعار النفط يتطلب التمييز بين أنواع الصدمات النفطية المختلفة.

3.7.2 دراسات الصدمات النفطية والسياسة المالية أو الموازنة العامة

- **دراسة (Saud et al., 2025):** وهدفت الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في الموازنة العامة العراقية خلال المدة 2004–2020. وأظهرت النتائج وجود تأثير مباشر وقوي للصدمات النفطية في الإيرادات العامة والعجز المالي والاستقرار المالي للدولة.
- **دراسة (Sadraoui and Mili, 2025):** هدفت الدراسة إلى تحليل التفاعلات الديناميكية بين تقلبات أسعار النفط والسياسة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي. وأظهرت النتائج أن السياسة المالية تمثل قناة مهمة لانتقال آثار الصدمات النفطية إلى النشاط الاقتصادي الكلي، وأن الاقتصادات المعتمدة على النفط أكثر عرضة لتقلبات الإنفاق العام الناتجة عن تقلب أسعار النفط.

على الرغم من تناول الدراسات السابقة للعلاقة بين الصدمات النفطية والنمو الاقتصادي أو التضخم أو السياسة المالية، فإن معظمها ركز على هذه المتغيرات بصورة منفصلة. أما الدراسة الحالية فتسعى إلى تحليل دور الموازنة العامة بوصفها قناة انتقال رئيسة للصدمات النفطية إلى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، والبطالة) في العراق خلال المدة (2000–2025) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR).

3. الإطار النظري للصدمات النفطية ودور الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي

1.3 الصدمات النفطية وآثارها في الاقتصاد العراقي

تعد الصدمات النفطية من أبرز المتغيرات المؤثرة في الاقتصادات الحديثة، ولا سيما الاقتصادات الريعية التي تعتمد بصورة كبيرة على صادرات النفط في تمويل نشاطها الاقتصادي والمالي. وقد بينت الأدبيات الاقتصادية أن ارتفاع أسعار النفط أو انخفاضها يمكن أن يؤدي إلى تغيرات في الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن تأثيره في التضخم والبطالة. ويشير Hamilton (1983) إلى أهمية صدمات أسعار النفط في تفسير التقلبات الاقتصادية، في حين أوضح Kilian (2009) أن تأثير الصدمات النفطية يختلف باختلاف مصدرها وطبيعتها، سواء كانت ناتجة عن صدمات العرض النفطي أو الطلب العالمي على النفط. وتكتسب هذه العلاقة أهمية خاصة في العراق نتيجة الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2.3 الموازنة العامة ودورها في الاقتصاد العراقي

تمثل الموازنة العامة الأداة المالية الرئيسة التي تستخدمها الدولة لتنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، إذ تتضمن تقديرات الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال مدة زمنية محددة، وغالبا ما تكون سنة مالية واحدة (Musgrave & Musgrave، 1989، ص6)، وتؤدي الموازنة العامة دورا مهما في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل. كما تعد وسيلة رئيسة لنقل أثر المتغيرات الاقتصادية الخارجية إلى الاقتصاد المحلي من خلال السياسة المالية التي تتبناها الحكومة.

وفي العراق تكتسب الموازنة العامة أهمية استثنائية نتيجة اعتمادها الكبير على الإيرادات النفطية التي تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة. ولذلك فإن تقلبات أسعار النفط تنعكس بصورة مباشرة على حجم الموارد المالية المتاحة للحكومة وعلى قدرتها في تمويل النفقات الجارية والاستثمارية (الخفاجي، 2024، ص37)، ويؤدي الإنفاق الحكومي دورا محوريا في دعم النشاط الاقتصادي من خلال تمويل المشروعات الاستثمارية وتوفير الخدمات العامة وخلق فرص العمل وتحفيز الطلب الكلي. إلا أن الاعتماد المفرط على العوائد النفطية يجعل السياسة المالية عرضة للتقلبات الخارجية، مما يؤدي إلى عدم استقرار مستويات الإنفاق الحكومي عند تعرض الاقتصاد لصدمات نفطية متكررة.

3.3 الموازنة العامة كقناة انتقال للصدمات النفطية

تمثل الموازنة العامة القناة الرئيسة التي تنتقل من خلالها آثار الصدمات النفطية إلى الاقتصاد العراقي. فعندما ترتفع أسعار النفط تتحسن الإيرادات الحكومية، مما يسمح بزيادة الإنفاق العام وتوسيع النشاط الاقتصادي. أما عند انخفاض الأسعار فإن الموارد المالية تتراجع، الأمر الذي يفرض قيودا على الإنفاق الحكومي ويؤثر في معدلات النمو والتشغيل (Bernanke et al., 1997,95)، وتظهر هذه العلاقة بوضوح في الاقتصادات الريعية التي تعتمد على مورد طبيعي واحد في تمويل النشاط الاقتصادي، حيث ترتبط القرارات المالية الحكومية بصورة وثيقة بحجم الإيرادات النفطية. ومن ثم فإن التغيرات في أسعار النفط لا تؤثر في الاقتصاد بصورة مباشرة فقط، وإنما تنتقل آثارها عبر السياسة المالية والموازنة العامة لتنعكس على مختلف المتغيرات الاقتصادية

DOI:10.61704/pr.726

الكلية.

4.3 العلاقة بين الصدمات النفطية ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي

1.4.3 الصدمات النفطية والناتج المحلي الإجمالي

تؤثر الصدمات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تأثيرها في الإيرادات العامة والإنفاق الحكومي والاستثمار. فارتفاع أسعار النفط يؤدي عادة إلى زيادة الموارد المالية المتاحة للدولة، مما ينعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي ومستويات الإنتاج. أما انخفاض الأسعار فيؤدي إلى تراجع الإنفاق والاستثمار ومن ثم تباطؤ النمو الاقتصادي (Dornbusch & Fischer، 1994، 124).

2.4.3 الصدمات النفطية والتضخم

ترتبط الصدمات النفطية بالتضخم من خلال قنوات متعددة، إذ يؤدي التوسع في الإنفاق الحكومي الناتج عن زيادة الإيرادات النفطية إلى ارتفاع الطلب الكلي، مما قد يولد ضغوطا تضخمية إذا لم يقابله توسع مماثل في العرض الكلي. كما أن التغيرات في أسعار الطاقة تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في مستويات الأسعار داخل الاقتصاد.

3.4.3 الصدمات النفطية والبطالة

تنعكس الصدمات النفطية على البطالة من خلال تأثيرها في مستويات النشاط الاقتصادي والاستثمار. فالتوسع الاقتصادي الناتج عن ارتفاع الإيرادات النفطية يسهم في زيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة، في حين يؤدي الانكماش المالي والاقتصادي الناتج عن انخفاض الإيرادات النفطية إلى تراجع فرص التشغيل وارتفاع معدلات البطالة (Okun, 1962, 99).

5.3 الإطار النظري للدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الصدمات النفطية الخارجية لا تؤثر في متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بصورة مباشرة فقط، وإنما تنتقل آثارها عبر الموازنة العامة ممثلة بالإنفاق الحكومي. ووفقا لهذه الرؤية، فإن أسعار النفط تؤثر أولا في الإيرادات العامة، ثم تنتقل آثارها إلى الإنفاق الحكومي، ومن خلاله إلى الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة، وعليه فإن التسلسل السببي المعتمد في الدراسة يمكن التعبير عنه بالشكل الآتي: (الصدمات النفطية ⟵ الإنفاق الحكومي ⟵ الناتج المحلي الإجمالي ⟵ التضخم ⟵ البطالة).

ويشكل هذا التسلسل الأساس النظري الذي استندت إليه الدراسة في بناء نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) وتحليل آلية انتقال الصدمات النفطية إلى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق خلال مدة الدراسة.

4. منهجية البحث والإطار القياسي

1.4 مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع الدراسة بالاقتصاد العراقي خلال المدة (2000–2025)، وتتكون العينة من بيانات ربع سنوية تغطي هذه المدة، لما شهدته من تقلبات نفطية وتحولات اقتصادية وسياسية مؤثرة في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

2.4 مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة على بيانات رسمية صادرة عن البنك المركزي العراقي ووزارة المالية والجهاز المركزي للإحصاء، فضلا عن بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة أوبك. وتم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربع سنوية باستخدام أسلوب (Quadratic Match Average) لزيادة عدد المشاهدات وتحسين كفاءة التقدير القياسي مع الحفاظ على الاتجاه العام للسلاسل الزمنية.

3.4 متغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة خمس متغيرات رئيسة كما موضح في الجدول رقم 1.

الجدول (1) متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير	الوحدة
OIL	سعر النفط الخام	دولار/ برميل
GEXP	الإنفاق الحكومي	مليار دينار
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	مليار دينار
INF	معدل التضخم	%
UNEMP	معدل البطالة	%

المصدر: من اعداد الباحث

- **المتغير المستقل:** يتمثل المتغير المستقل في أسعار النفط العالمية (OIL) والذي يعبر عن الصدمات النفطية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي.
- **المتغير الوسيط:** يمثل الإنفاق الحكومي (GEXP) المتغير الوسيط الذي تنتقل من خلاله آثار الصدمات النفطية إلى الاقتصاد الكلي.
- **المتغيرات التابعة:** وتشمل (الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، معدل البطالة).

4.4 النموذج القياسي للدراسة (SVAR)

اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) لتحليل

DOI:10.61704/pr.726

العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وقياس الآثار الديناميكية للصدمات النفطية. ويعد هذا النموذج تطويرا لنموذج (VAR) التقليدي، إذ يتيح التمييز بين الصدمات الهيكلية والعشوائية وتحديد مسارات انتقال الصدمات استنادا إلى قيود مستمدة من النظرية الاقتصادية. وتتضمن متجه المتغيرات الداخلية للنموذج:

$$'Y_t= (OIL, GEXP, GDP, INF, UNEMP)$$

ولم يتم إدراج سعر الصرف كمتغير داخلي مستقل في النموذج لاعتبارات منهجية وهيكلية، أهمها أن تأثيره في الاقتصاد العراقي يرتبط بدرجة كبيرة بالإيرادات النفطية والسياسة المالية، فضلا عن الرغبة في الحفاظ على درجات الحرية وتجنب زيادة تعقيد النموذج، خاصة في ظل حجم العينة المتاح.

5.4 مبررات استخدام نموذج (SVAR)

تم اختيار نموذج (SVAR) لملاءمته طبيعة الاقتصاد العراقي المعتمد على الإيرادات النفطية، إذ يسمح بفرض قيود هيكلية تعكس العلاقة السببية المتوقعة بين المتغيرات، وبخاصة اعتبار أسعار النفط متغيرا خارجيا يؤثر في المتغيرات المحلية دون أن تتأثر به آنيا، كما يتيح النموذج الفصل النسبي بين أثر الصدمات النفطية وأثر الاستجابة المالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي، الأمر الذي يساعد في تحليل دور الموازنة العامة كقناة انتقال للصدمات النفطية إلى النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة، ومن الناحية القياسية، يوفر النموذج إمكانية تحليل الاستجابات الديناميكية للمتغيرات من خلال دوال الاستجابة النبضية (IRF)، فضلا عن قياس الأهمية النسبية للصدمات المختلفة باستخدام تحليل تجزئة التباين (FEVD)، ورغم أن نموذج (SVAR) يعتمد فرضية العلاقات الخطية، فإن استخدامه في هذه الدراسة يعد مناسبا لتحقيق هدف البحث المتمثل في تحليل آلية انتقال الصدمات النفطية ودور الموازنة العامة في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي خلال مدة الدراسة.

6.4 خطوات التقدير القياسي

1) **اختبار الاستقرارية:** سيتم استخدام اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF)للتحقق من درجة تكامل السلاسل الزمنية وتجنب مشكلة الانحدار الزائف.
2) **تحديد فترة الإبطاء المثلى:** سيتم استخدام معايير المعلومات الآتية، لاختيار عدد فترات الإبطاء الملائم وهي: معيار أكايك (AIC)، معيار شوارتز (SC) ، معيار هانان–كوين (HQ).
3) **تقدير نموذج (VAR):** ويتم تقدير نموذج VAR المختزل باستخدام المتغيرات محل الدراسة قبل الانتقال إلى النموذج الهيكلي.
4) **اختبار استقرار النموذج:** سيتم التحقق من استقرار النموذج من خلال اختبار الجذور العكسية لمتعدد الحدود المميز.
5) **تقدير نموذج (SVAR):** بعد التأكد من استقرار نموذج VAR يتم فرض القيود الهيكلية اللازمة لاستخراج الصدمات الهيكلية.
6) **تحليل دوال الاستجابة للصدمة (IRF):** يستخدم هذا التحليل لقياس أثر الصدمات النفطية في الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة عبر الزمن.
7) **تحليل تجزئة التباين (FEVD):** يهدف هذا التحليل إلى تحديد نسبة مساهمة كل متغير في تفسير تقلبات المتغيرات الأخرى خلال الفترات الزمنية المختلفة.

7.4 الهيكل السببي للنموذج

استنادا إلى النظرية الاقتصادية وطبيعة الاقتصاد العراقي، تم اعتماد الترتيب الآتي للمتغيرات:

$$OIL \longrightarrow GEXP \longrightarrow GDP \longrightarrow INF \longrightarrow UNEMP$$

ويعني ذلك أن أسعار النفط تؤثر أولا في الإنفاق الحكومي، ثم ينتقل الأثر إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومنه إلى التضخم، وأخيرا إلى البطالة.

5. التحليل القياسي ومناقشة النتائج التطبيقية

1.5 الإحصاء الوصفي ومؤشرات الشكل والتوزيع للسلاسل الزمنية

يوضح الجدول (2) وجود تباين واضح في المتغيرات الاقتصادية خلال مدة الدراسة (2000–2025)، حيث سجلت أسعار النفط والإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي مستويات تقلب مرتفعة مقارنة بمعدل التضخم والبطالة، كما تشير مؤشرات التشتت (الانحراف المعياري) إلى أن الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي هما الأكثر تذبذبا، مما يعكس تأثر الاقتصاد العراقي المباشر بتقلبات أسعار النفط واعتماد المالية العامة عليها، أما مؤشرات الشكل (الالتواء و التفرطح)، فتشير إلى أن أغلب المتغيرات تتوزع بشكل قريب من التوزيع الطبيعي مع وجود انحراف بسيط، باستثناء معدل التضخم الذي أظهر ميلا واضحا نحو القيم المرتفعة ووجود صدمات حادة خلال فترة الدراسة.

DOI:10.61704/pr.726

الجدول (2) الإحصاءات الوصفية الحقيقية ومؤشرات التوزيع (2000-2025)

المؤشر الإحصائي	(OIL)	(GEXP)	(GDP)	(INF)	(UNEMP)
المتوسط (Mean)	67.43	74,992.54	215,862.11	11.24	11.53
أعلى قيمة (Maximum)	111.67	150,530.00	417,685.60	53.20	16.17
أدنى قيمة (Minimum)	24.44	1,499.00	30,588.80	-10.10	7.97
الانحراف المعياري (Std. Dev.)	24.46	45,953.51	111,769.90	14.15	3.01
معامل الالتواء (Skewness)	-0.18	-0.09	0.08	1.15	-0.05
معامل التفرطح (Kurtosis)	1.88	1.62	1.67	3.68	1.54

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 13)

2.5 اختبارات سكون السلاسل الزمنية واستقرارها (Unit Root Tests)

تشير النتائج التطبيقية في الجدول (2-4) إلى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الكلية: سعر النفط، والإنفاق الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي، ومعدل البطالة، جاءت غير ساكنة في مستواها الطبيعي I(0)، حيث كانت القيم الاحتسابية لاختبار(ADF) أكبر من القيم الحرجة المطلقة عند مستوى معنوية 5%، مما يعني قبول الفرضية العدمية القائلة بوجود جذر الوحد، أظهر معدل التضخم (INF) استقرارا عند المستوى I(0)، مما يعني أنه أقل تأثرا بجذر الوحدة مقارنة ببقية المتغيرات، وبناء على ذلك، تتوزع المتغيرات بين متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ومتغير مستقر عند المستوى I(0)، وهو ما يدعم إمكانية الانتقال إلى تقدير نموذج (SVAR) مع مراعاة خصائص التكامل بين المتغيرات وتجنب مشكلة الانحدار الزائف.

الجدول (3) نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع الحقيقي (ADF)

المتغير القياسي	فترة الإبطاء (Lag)	القيمة الاحتسابية في المستوى (0) I	القرار في المستوى	القيمة الاحتسابية في الفرق الأول(1) ΔI	القرار في الفرق الأول	حالة التكامل النهائي
OIL	1	-1.942	غير ساكن	-6.815*	ساكن ومستقر	I (1)
GEXP	4	-1.108	غير ساكن	-5.733*	ساكن ومستقر	I (1)
GDP	2	-1.424	غير ساكن	-6.219*	ساكن ومستقر	I (1)
INF	1	-3.456**	ساكن ومستقر	—	—	I (0)
UNEMP	3	-1.821	غير ساكن	-4.962*	ساكن ومستقر	I (1)

DOI:10.61704/pr.726

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 13)

* تعني معنوية إحصائية عند مستوى 1% القيم الحرجة: في المستوى مع قاطع واتجاه -4.05، وفي الفرق الأول مع قاطع فقط -3.49

** تعني معنوية إحصائية عند مستوى 5% القيمة الحرجة: في المستوى مع قاطع واتجاه -3.45

تم اختيار فترات الإبطاء (Lag) في برنامج EViews استنادا إلى معيار أكايك للمعلومات (AIC) لضمان خلو البواقي من مشكلة الارتباط الذاتي.

3.5 اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Cointegration Test)

تشير نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وذلك بعد التأكد من استقرارها عند الدرجة الأولى I (1)، وقد أظهرت نتائج اختبار الأثر (Trace Test) والقيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue) رفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك عند المستوى الأول (r = 0)، مما يدل على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. في المقابل، لم يتم رفض الفرضيات اللاحقة، مما يؤكد وجود متجه تكامل مشترك واحد فقط، وتعني هذه النتيجة أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تربط بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة، بحيث تميل هذه المتغيرات إلى العودة إلى مسارها التوازني عند حدوث أي انحرافات قصيرة الأجل نتيجة الصدمات الاقتصادية، وتعكس هذه النتيجة طبيعة الاقتصاد العراقي المعتمد على الإيرادات النفطية، حيث يؤدي تغير أسعار النفط إلى تأثير مباشر في الإنفاق الحكومي ومن ثم في النشاط الاقتصادي الكلي، وبناء على ذلك، يمكن الانتقال إلى تقدير نموذج (SVAR) وتحليل دوال الاستجابة النبضية (IRF) وتجزئة التباين (FEVD) لفهم آلية انتقال الصدمات النفطية عبر الاقتصاد خلال الأجلين القصير والمتوسط.

الجدول (4) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

(H0)الفرضية الصفرية	(H1)الفرضية البديلة	(Trace) إحصائية الأثر	(5%) القيمة الحرجة	إحصائية القيمة العظمى (λmax)	(5%) القيمة الحرجة
لا يوجد تكامل مشترك (r = 0) *	على الأكثر متجه واحد	88.45	69.81	42.15	33.87
على الأكثر متجه واحد (r ≤ 1)	على الأكثر متجهان	46.30	47.85	21.10	27.58
r) على الأكثر متجهان ≤ 2)	على الأكثر ثلاث متجهات	25.20	29.79	14.35	21.13

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 13)

ملاحظة: تشير العلامة (*) إلى رفض الفرضية الصفرية عند مستوى معنوية (0.05)

4.5 تحديد فترة الإبطاء المثلى واستقرار النموذج الهيكلي

قبل تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي(SVAR) ، يتطلب الأمر تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى التي تعكس الديناميكية الزمنية للمتغيرات محل الدراسة بصورة دقيقة، وأظهرت النتائج أن معظم المعايير (LR، FPE، AIC، HQ) اختارت فترة الإبطاء الثانية (Lag = 2)، بينما اختار معيار شوارتز (SC) فترة الإبطاء الأولى (Lag = 1) وبما أن الغالبية المرجحة للمعايير تدعم الفترة الثانية، تم اعتماد (Lag = 2) كفترة الإبطاء المثلى، وتشير هذه النتيجة إلى أن تأثير الصدمات الاقتصادية، ولا سيما الصدمات النفطية، يمتد عبر فترتين زمنيتين على الأقل، مما يعكس الطبيعة الديناميكية للعلاقات بين المتغيرات محل الدراسة، ويبرر استخدام نموذج (SVAR) بفترتي إبطاء لقياس آثار هذه الصدمات بدقة أكبر.

DOI:10.61704/pr.726

الجدول (5) معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى الحقيقية (Optimal Lag Length Selection)

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
69.799	69.878	69.745	4.18e+22	NA	-3412.51	0
55.653	56.128*	55.330	5.12e+16	1373.38	-2681.14	1
55.183*	56.054	54.590*	2.24e+16*	108.01*	-2620.45	2
55.558	56.826	54.696	2.59e+16	32.48	-2601.12	3

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 13)

* يشير إلى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعايير الإحصائية.

5.5 تحليل نتائج مصفوفة العلاقات الآنية في نموذج (SVAR)

تظهر نتائج مصفوفة العلاقات الآنية (Matrix A) في نموذج (SVAR) طبيعة التفاعلات الفورية بين متغيرات الدراسة، حيث تتباين قوة واتجاه التأثيرات باختلاف المتغيرات، فيما يتعلق بالصدمات النفطية(OIL) ، يتبين وجود أثر سلبي ومعنوي على كل من الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، في حين لم تظهر تأثيرات آنية معنوية على التضخم والبطالة، مما يشير إلى أن انتقال أثر الصدمات النفطية إلى هذه المتغيرات يحتاج إلى فترة زمنية(Lag) ، أما الإنفاق الحكومي (GEXP)، فقد أظهر تأثيرا سلبيا ومعنويا على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، في حين كان له أثر إيجابي ومعنوي على البطالة، وهو ما قد يعكس طبيعة هيكل الإنفاق أو محدودية قدرته على خلق فرص عمل فورية، وفيما يخص الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، فقد ارتبط بعلاقة سلبية ومعنوية مع التضخم، بينما لم يكن تأثيره آنيا معنويا على البطالة، ما يشير إلى أن أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل يحتاج إلى وقت ليتجلى، كما لم يظهر التضخم (INF) تأثيرا معنويا على البطالة (UNEMP)، مما يدل على غياب العلاقة الفورية بين المتغيرين في الأجل القصير، وبشكل عام، تعكس النتائج وجود علاقات آنية غير متماثلة بين المتغيرات، حيث تتركز التأثيرات المعنوية بشكل أكبر بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي والناتج المحلي، بينما تتطلب العلاقات المرتبطة بالتضخم والبطالة فترة زمنية لظهور أثرها الكامل.

الجدول (6) مصفوفة المعاملات الآنية المقدرة لنموذج SVAR الحقيقي (Matrix A)

العلاقة الآنية	المعامل المقدر	t قيمة	مستوى المعنوية
OIL ⟶ GEXP	-0.6148	-5.922	1%
OIL ⟶ GDP	-0.3412	-2.814	1%
GEXP ⟶ GDP	-0.5482	-6.108	1%
OIL ⟶ INF	-0.1015	-1.112	غير معنوي
GEXP ⟶ INF	-0.4190	-4.331	1%
GDP ⟶ INF	-0.1985	-2.045	5%
OIL ⟶ UNEMP	-0.0711	-0.842	غير معنوي
GEXP ⟶ UNEMP	0.2942	3.985	1%
GDP ⟶ UNEMP	0.1251	1.441	غير معنوي
INF ⟶ UNEMP	-0.0481	-0.612	غير معنوي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 13)

DOI:10.61704/pr.726

6.5 تحليل دوال الاستجابة النبضية الهيكلية (Structural Impulse Response Functions)

بعد تقدير نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR)، تم تحليل دوال الاستجابة النبضية الهيكلية بهدف تتبع الآثار الديناميكية المترتبة على حدوث صدمة موجبة غير متوقعة في أسعار النفط تعادل انحرافا معياريا واحدا، وذلك خلال أفق زمني يمتد إلى عشرين ربعا سنويا. وتتيح هذه الدوال تتبع كيفية انتقال الصدمات النفطية إلى متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي وتطور آثارها عبر الزمن.

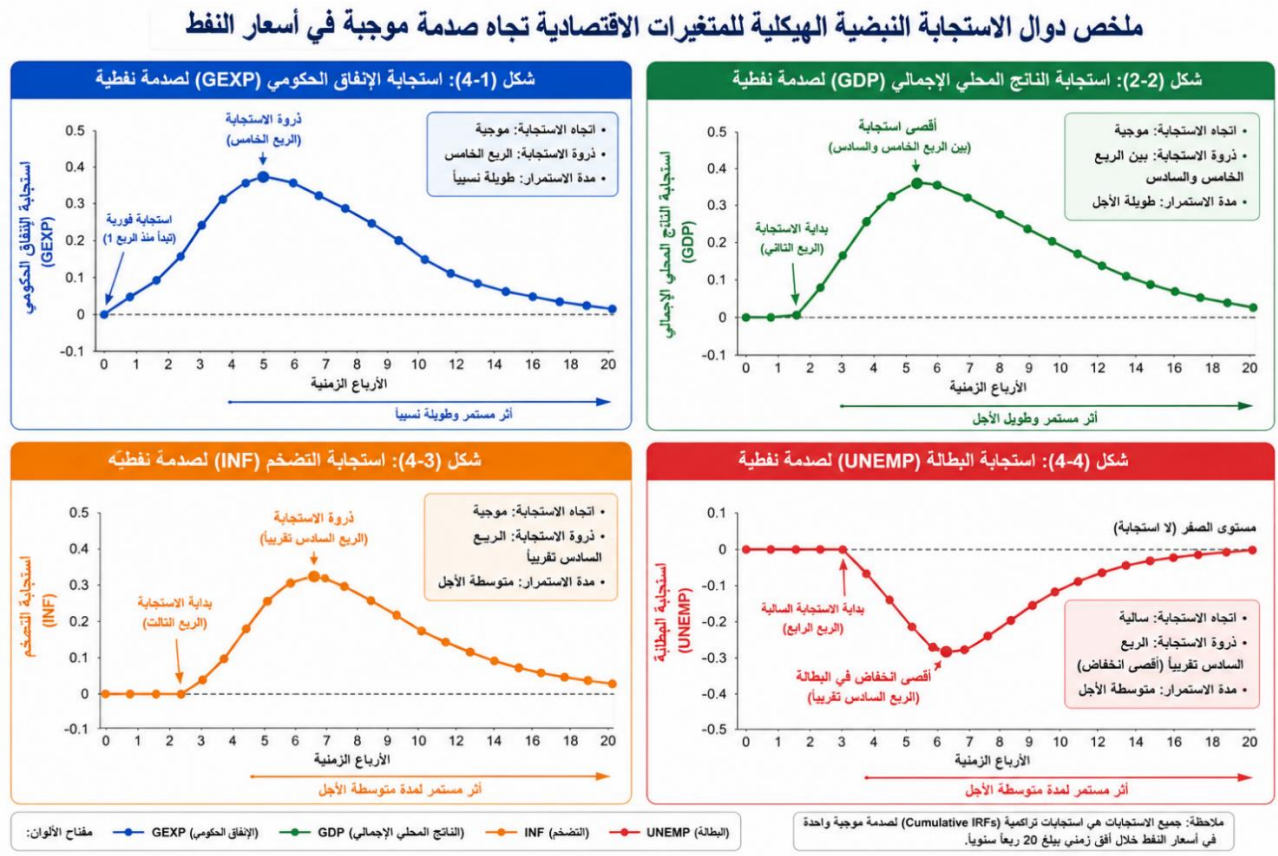

الشكل (1) ملخص دوال الاستجابة النبضية الهيكلية لمتغيرات الدراسة تجاه صدمة موجبة في أسعار النفط

ويبين الشكل (1) بصورة إجمالية مسارات الاستجابة النبضية للمتغيرات الاقتصادية تجاه الصدمة النفطية، حيث يظهر أن الإنفاق الحكومي كان الأسرع استجابة، تلاه الناتج المحلي الإجمالي، في حين ظهر أثر الصدمة على التضخم والبطالة بعد فترات زمنية أطول نسبيا. وتشير هذه النتائج إلى أن الموازنة العامة، ممثلة بالإنفاق الحكومي، تؤدي دورا مهما في انتقال أثر الصدمات النفطية إلى بقية متغيرات الاقتصاد الكلي، بما يدعم فرضية الدراسة المتعلقة بأهمية السياسة المالية بوصفها إحدى القنوات الرئيسة لانتقال الصدمات النفطية إلى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق، ومن المهم الإشارة إلى أن نتائج دوال الاستجابة النبضية لا تتعارض مع نتائج مصفوفة العلاقات الآنية المقدرة في نموذج (SVAR)، رغم ظهور بعض الاختلافات في اتجاه التأثير بينهما، فمصفوفة العلاقات الآنية (Matrix A) تقيس التأثيرات الفورية والمتزامنة بين المتغيرات داخل الفترة الزمنية نفسها، في حين تعكس دوال الاستجابة النبضية الآثار الديناميكية والتراكمية للصدمات الهيكلية عبر الفترات اللاحقة. وعليه، فإن ظهور بعض التأثيرات السالبة آنيا لا يعني بالضرورة استمرارها على المدى المتوسط أو الطويل، إذ قد تتغير استجابة المتغيرات الاقتصادية مع مرور الزمن نتيجة تفاعل القنوات المالية والاقتصادية المختلفة. لذلك توفر دوال الاستجابة النبضية صورة أكثر شمولا لمسار انتقال الصدمات النفطية داخل الاقتصاد العراقي، بينما تعبر مصفوفة العلاقات الآنية عن طبيعة التفاعلات الفورية فقط.

DOI:10.61704/pr.726

الجدول (7) ملخص نتائج دوال الاستجابة النبضية الهيكلية لصدمات أسعار النفط

المتغير المستجيب	اتجاه الاستجابة	بداية الاستجابة	ذروة الاستجابة	مدة الاستمرار	التفسير الاقتصادي
الإنفاق الحكومي(GEXP)	موجبة	فورية	الربع الخامس	طويلة نسبيا	ارتفاع الإيرادات النفطية يؤدي إلى توسع الإنفاق العام
الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	موجبة	الربع الثاني	بين الربع الخامس والسادس	طويلة الأجل	انتقال أثر الصدمة النفطية إلى النشاط الاقتصادي عبر الإنفاق الحكومي
التضخم (INF)	موجبة	الربع الثالث	الربع السادس تقريبا	متوسطة الأجل	زيادة الطلب الكلي والسيولة الناتجة عن التوسع المالي
البطالة(UNEMP)	سالبة	الربع الرابع	الربع السادس تقريبا	متوسطة الأجل	تحسن التشغيل نتيجة التوسع الاقتصادي والإنفاق العام

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج دوال الاستجابة النبضية الهيكلية لنموذج SVAR

ويقدم جدول (7) ملخصا لأهم خصائص الاستجابات النبضية من حيث اتجاه الاستجابة وتوقيت ظهورها وبلوغها الذروة ومدة استمرارها، بما يساعد على توضيح طبيعة انتقال الصدمات النفطية إلى مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

1) **استجابة الإنفاق الحكومي:** حيث أظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي يستجيب بصورة إيجابية ومباشرة للصدمات النفطية، حيث تبدأ الاستجابة بالظهور فور وقوع الصدمة وتستمر في الارتفاع خلال الفترات اللاحقة قبل أن تبلغ أقصى مستوياتها خلال السنوات الأولى من عمر الصدمة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بوجود ارتباط وثيق بين الإيرادات النفطية والإنفاق العام في العراق، إذ تؤدي الزيادة في الموارد النفطية إلى توسيع الحيز المالي المتاح للحكومة وزيادة قدرتها على تمويل النفقات العامة.

2) **استجابة الناتج المحلي الإجمالي:** تشير دوال الاستجابة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يستجيب إيجابيا للصدمات النفطية، إلا أن هذه الاستجابة تظهر بصورة تدريجية مقارنة باستجابة الإنفاق الحكومي. وقد يعكس ذلك أن انتقال أثر الصدمة النفطية إلى النشاط الاقتصادي الحقيقي يحتاج إلى فترة زمنية تمر خلالها الموارد النفطية عبر قنوات الإنفاق الحكومي والاستثمار والطلب الكلي قبل أن تنعكس على مستويات الإنتاج والنشاط الاقتصادي.

3) **استجابة معدل التضخم:** أوضحت النتائج أن تأثير الصدمات النفطية على التضخم لا يظهر بصورة فورية، وإنما يبدأ بعد عدة فترات زمنية من وقوع الصدمة. ويعكس ذلك وجود فترة انتقالية بين تحسن الإيرادات النفطية والتوسع في الإنفاق الحكومي من جهة، وبين انعكاس ذلك على مستويات الطلب الكلي والأسعار من جهة أخرى. وتشير هذه النتيجة إلى أن الضغوط التضخمية قد ترتبط بدرجة كبيرة بالآثار المصاحبة للتوسع المالي خلال فترات الوفرة النفطية، ولا سيما في ظل محدودية الطاقة الإنتاجية لبعض القطاعات المحلية.

4) **استجابة معدل البطالة:** أظهرت دوال الاستجابة أن معدلات البطالة تتجه نحو الانخفاض عقب الصدمة النفطية الموجبة، إلا أن هذا التأثير يظهر بعد فترة زمنية محدودة من وقوع الصدمة. ويمكن تفسير ذلك بأن التحسن في الإيرادات النفطية وما يرافقه من توسع في الإنفاق العام والنشاط الاقتصادي قد يسهم في زيادة الطلب على العمل وتحسين مستويات التشغيل في المدى القصير والمتوسط. كما تشير النتائج إلى أن صدمة الإنفاق الحكومي التوسعي ترتبط بانخفاض معدلات البطالة بدرجة ملحوظة مقارنة ببعض المتغيرات الأخرى، ومن الناحية الاقتصادية، قد يعزى جزء من هذا الانخفاض إلى التوسع في التوظيف الحكومي المصاحب لفترات الوفرة النفطية، وهو ما يتوافق مع خصائص الاقتصاد العراقي. ومع ذلك، فإن النموذج المستخدم لا يسمح بالجزم بطبيعة فرص العمل المتولدة أو بدرجة استدامتها على المدى الطويل، الأمر الذي يستدعي التعامل مع هذه النتيجة بحذر. كما أن استمرار التوسع في الإنفاق الجاري قد يؤدي إلى زيادة الالتزامات المالية المستقبلية، وهو ما قد يحد من مرونة السياسة المالية عند التعرض لصدمات نفطية سالبة في المستقبل.

7.5 تحليل تجزئة التباين الهيكلي (Structural Variance Decomposition):

لقياس الأهمية النسبية للصدمات النفطية والقناة المالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي في تفسير التباين في أخطاء التنبؤ لمتغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، تم الاعتماد على نتائج تجزئة التباين الهيكلي عبر آفاق زمنية مختلفة (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل)، كما هو موضح في الجدول (8) ويتضح من نتائج الجدول ما يأتي:

1) **الانكشاف المالي والتبعية النفطية للسياسة المالية:** تشير نتائج تجزئة التباين إلى أن صدمات أسعار النفط تسهم بنسبة مرتفعة في تفسير تقلبات الإنفاق الحكومي، إذ بلغت مساهمتها نحو (75.12%) في الأجل

DOI:10.61704/pr.726

القصير وارتفعت تدريجيا إلى (78.42%) في الأجل الطويل، في حين انخفضت مساهمة الصدمات الذاتية للإنفاق الحكومي إلى (21.58%). وتوحي هذه النتائج بوجود ارتباط قوي بين التطورات في أسواق النفط ومستويات الإنفاق العام في العراق، وهو ما ينسجم مع طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي واعتماد المالية العامة على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس للتمويل. كما يرجح أن يحد هذا الارتباط من قدرة السياسة المالية على أداء دور استقراري مستقل في مواجهة الصدمات الخارجية، خصوصا في ظل محدودية مساهمة الإيرادات غير النفطية.

2) **النمو الاقتصادي وعلاقته بالدورة النفطية:** تبين النتائج أن مساهمة الصدمات النفطية في تفسير تقلبات الناتج المحلي الإجمالي ترتفع من (42.11%) في الأجل القصير إلى (49.12%) في الأجل الطويل، كما ترتفع مساهمة الإنفاق الحكومي من (28.45%) إلى (31.46%) خلال المدة نفسها. وفي المقابل تنخفض مساهمة الصدمات الذاتية للناتج المحلي الإجمالي من (29.44%) إلى (19.42%). وتشير هذه المؤشرات إلى أن جزءا كبيرا من تقلبات الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالصدمات النفطية والمالية، الأمر الذي يعكس استمرار الدور المحوري للإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي في تحريك النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، لا يمكن استبعاد تأثير عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، مثل المتغيرات المؤسسية والسياسية والقطاع الخارجي.

3) **أهمية القناة المالية في انتقال الصدمات النفطية:** تظهر النتائج أن مساهمة صدمة الإنفاق الحكومي في تفسير تقلبات التضخم والبطالة تفوق مساهمة الصدمات النفطية المباشرة خلال الأفق الطويل، إذ بلغت مساهمتها في تفسير تقلبات التضخم (46.77%) مقابل (14.28%) للصدمات النفطية، كما بلغت مساهمتها في تفسير تقلبات البطالة (41.18%) مقابل (19.47%) للنفط. وتدعم هذه النتائج الفرضية القائلة بأن الموازنة العامة تمثل إحدى القنوات الرئيسة التي تنتقل من خلالها آثار الصدمات النفطية إلى الاقتصاد المحلي. فارتفاع الإيرادات النفطية غالبا ما ينعكس في زيادة الإنفاق الحكومي، الأمر الذي قد يؤدي إلى توسع الطلب الكلي وزيادة السيولة المحلية ومن ثم التأثير في مستويات الأسعار والتشغيل. ومع ذلك، فإن هذه النتائج تعبر عن الأهمية النسبية لمصادر التباين داخل النموذج، ولا تعني بالضرورة وجود علاقة سببية مباشرة أو حصرية.

4) **دلالات الاستقرار الاقتصادي الكلي:** تشير نتائج تجزئة التباين إلى استمرار ارتباط مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق بدرجة ملحوظة بالتقلبات في أسواق النفط العالمية. فالتغيرات في الإيرادات النفطية تؤثر في قدرة الحكومة على الإنفاق، ومن ثم تنعكس بدرجات متفاوتة على النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة. وتوحي هذه النتائج بوجود مستوى من الهشاشة الهيكلية المرتبطة بتركيبة الاقتصاد العراقي، حيث ما تزال القطاعات غير النفطية محدودة المساهمة نسبيا في تفسير ديناميكيات الاقتصاد الكلي. ومن ثم فإن تعزيز التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية قد يسهمان في تخفيف حساسية الاقتصاد للصدمات النفطية مستقبلا.

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج تجزئة التباين الهيكلي لا تتعارض مع نتائج مصفوفة العلاقات الآنية أو دوال الاستجابة النبضية، لأن كل أداة تقيس جانبا مختلفا من ديناميكية النظام الاقتصادي. فمصفوفة العلاقات الآنية تعكس التأثيرات المتزامنة والفورية بين المتغيرات داخل الفترة الزمنية نفسها، في حين توضح دوال الاستجابة النبضية كيفية تطور أثر الصدمات عبر الزمن، أما تجزئة التباين فتركز على قياس الأهمية النسبية لكل صدمة في تفسير تقلبات المتغيرات خلال آفاق زمنية مختلفة. لذلك قد تظهر بعض المتغيرات ذات تأثير آني محدود في مصفوفة SVAR، لكنها تكتسب أهمية أكبر في تفسير التباين على المدى المتوسط والطويل نتيجة تراكم الآثار الديناميكية للصدمات وانتقالها عبر القنوات الاقتصادية المختلفة. وهذه النتائج تعد متكاملة فيما بينها وتوفر فهما أكثر شمولا لآلية انتقال الصدمات النفطية داخل الاقتصاد العراقي وكما هو موضح في الجدول رقم 8.

DOI:10.61704/pr.726

الجدول (8) نتائج تجزئة تباين المتغيرات التابعة الكلية الحقيقية (%)

المتغير التابع	الأفق الزمني (ربع)	OIL	GEXP	GDP	INF	UNEMP
GEXP	1	75.12	24.88	0.00	0.00	0.00
	4	77.45	22.55	0.00	0.00	0.00
	12	78.11	21.89	0.00	0.00	0.00
	20	78.42	21.58	0.00	0.00	0.00
GDP	1	42.11	28.45	29.44	0.00	0.00
	4	46.80	30.12	23.08	0.00	0.00
	12	48.65	31.14	20.21	0.00	0.00
	20	49.12	31.46	19.42	0.00	0.00
INF	1	10.15	40.22	11.55	38.08	0.00
	4	12.89	44.51	12.01	30.59	0.00
	12	14.05	46.12	12.18	27.65	0.00
	20	14.28	46.77	12.21	26.74	0.00
UNEMP	1	14.22	35.18	12.05	2.11	36.44
	4	17.56	38.92	14.11	4.85	24.56
	12	19.12	40.75	15.02	5.89	19.22
	20	19.47	41.18	15.31	6.13	17.91

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 13)

8.5 اختبارات صلاحية وجودة البواقي (Diagnostic Tests):

أجريت مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتحقق من استيفاء بواقي نموذج (SVAR) للفرضيات الإحصائية الأساسية، وكما يلاحظ في جدول (9).

الجدول (9) نتائج اختبارات تشخيص صلاحية بواقي نموذج SVAR المقدر

الاختبار الإحصائي المعتمد	نوع الاختبار البرمجي المستخدم	القيمة الإحصائية	الاحتمالية (P-value)	القرار الإحصائي والنتيجة
الارتباط الذاتي	VAR Residual Serial Correlation LM	23.415	0.553	قبول H0: البواقي خالية تماما من مشكلة الارتباط الذاتي
اختلاف التباين	VAR Residual Heteroskedasticity	312.441	0.281	قبول H0: البواقي تتميز بتجانس وثبات التباين المشترك
التوزيع الطبيعي	VAR Residual Normality Test	11.085	0.351	قبول H0: البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا معتدلا

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (EViews 13)

وأظهرت نتائج اختبار الارتباط الذاتي (LM) عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، إذ بلغت القيمة الاحتمالية (0.553) وهي أعلى من مستوى المعنوية (5%). كما بين اختبار تجانس التباين أن البواقي لا تعاني من مشكلة التباين غير المتجانس، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.281). كذلك أظهرت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي أن البواقي تتوافق مع فرضية التوزيع الطبيعي عند قيمة احتمالية بلغت (0.351)، وتشير هذه النتائج إلى أن نموذج (SVAR) يستوفي الشروط الإحصائية الأساسية، مما يدعم موثوقية نتائج التحليل الهيكلي ودوال الاستجابة النبضية وتجزئة التباين، ويعزز صلاحية الاستنتاجات المتعلقة بأثر الصدمات النفطية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق.

6. الخاتمة

1.6 الاستنتاجات

1) أظهرت النتائج استمرار اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي كمصدر رئيس للإيرادات العامة، مما يجعل مؤشرات الاقتصاد الكلي عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.
2) أكدت الدراسة أن الموازنة العامة، ممثلة بالإنفاق الحكومي، تمثل القناة الرئيسة لانتقال أثر الصدمات النفطية إلى الاقتصاد العراقي

DOI:10.61704/pr.726

3) بينت النتائج وجود ارتباط قوي بين أسعار النفط والإنفاق الحكومي، إذ تفسر الصدمات النفطية النسبة الأكبر من تقلبات الإنفاق العام في الأجلين المتوسط والطويل.
4) أظهرت دوال الاستجابة النبضية أن الصدمات النفطية الموجبة تسهم في دعم النمو الاقتصادي عبر التوسع في الإنفاق الحكومي وتحفيز الطلب الكلي.
5) كشفت النتائج أن تأثير الصدمات النفطية على التضخم ينتقل بصورة غير مباشرة من خلال التوسع المالي وما يرافقه من زيادة في الطلب الكلي والسيولة
6) أوضحت النتائج أن الصدمات النفطية الموجبة تسهم في خفض البطالة على المدى القصير والمتوسط نتيجة توسع الإنفاق الحكومي وتحسن النشاط الاقتصادي
7) أشارت نتائج تجزئة التباين إلى أن معظم تقلبات الناتج المحلي الإجمالي تعزى إلى الصدمات النفطية والإنفاق الحكومي، بما يعكس استمرار الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي.
8) أثبتت الدراسة هشاشة الاستقرار الاقتصادي الكلي أمام الصدمات الخارجية بسبب الاعتماد المرتفع على الإيرادات النفطية وضعف التنويع الاقتصادي.
9) أكدت الاختبارات التشخيصية سلامة نموذج (SVAR) وملاءمته لتحليل العلاقات الديناميكية بين متغيرات الدراسة.

2.6 التوصيات

1) تبني قواعد مالية تحد من تقلبات الإنفاق الحكومي: ينبغي اعتماد قواعد مالية واضحة تربط الإنفاق العام بمؤشرات الاستدامة المالية بدلا من ربطه المباشر بالإيرادات النفطية الآنية، بما يسهم في الحد من التقلبات الدورية للإنفاق الحكومي ويعزز الاستقرار الاقتصادي.
2) إنشاء وتفعيل صندوق سيادي للاستقرار الاقتصادي: توصي الدراسة بتوسيع دور الصناديق السيادية أو إنشاء صندوق استقرار مالي مستقل يتم توجيه جزء من الفوائض النفطية إليه خلال فترات ارتفاع الأسعار، ليتم استخدامه في تمويل النفقات الأساسية خلال فترات انخفاض الإيرادات النفطية، بما يسهم في امتصاص الصدمات الخارجية.
3) إعادة هيكلة الإنفاق العام: ضرورة إعادة توجيه الإنفاق الحكومي نحو النفقات الاستثمارية المنتجة بدلا من التركيز المفرط على النفقات التشغيلية، بما يساهم في رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.
4) تنويع القاعدة الاقتصادية: تؤكد الدراسة أهمية دعم القطاعات غير النفطية، ولا سيما الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات الإنتاجية، بهدف تقليل الاعتماد على القطاع النفطي وتعزيز مصادر الدخل الوطني.
5) دعم القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال: ينبغي العمل على تطوير البيئة الاستثمارية وتحسين الإطار التشريعي والمؤسسي للنشاط الاقتصادي، بما يشجع القطاع الخاص على التوسع في الاستثمار والإنتاج وخلق فرص العمل.
6) تعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية: يتطلب تحقيق الاستقرار الاقتصادي تنسيقا أكبر بين السياسة المالية والسياسة النقدية من أجل احتواء الضغوط التضخمية الناجمة عن فترات التوسع المالي المرتبط بارتفاع الإيرادات النفطية.
7) تطوير أدوات إدارة المخاطر النفطية: توصي الدراسة بتبني آليات متقدمة لإدارة مخاطر تقلبات أسعار النفط، من خلال إعداد سيناريوهات مالية متعددة واعتماد تقديرات محافظة لأسعار النفط عند إعداد الموازنة العامة.
8) الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية: توجيه جزء أكبر من الإيرادات النفطية نحو تطوير التعليم والتدريب المهني والبنية التحتية الاقتصادية، بما يعزز الإنتاجية ويرفع القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي على المدى الطويل.

3.6 المقترحات

1. دراسة أثر الصدمات النفطية على الاستقرار المالي والقطاع المصرفي في العراق.
2. تحليل دور السياسة النقدية في مواجهة الصدمات النفطية باستخدام نماذج هيكلية متقدمة.
3. دراسة العلاقة بين الصدمات النفطية وسعر الصرف والاحتياطيات الأجنبية.
4. إجراء دراسات مقارنة بين العراق والدول النفطية الأخرى في إدارة الصدمات النفطية.
5. استخدام نماذج غير خطية مثل (MS-SVAR) و (TVP-SVAR) لتحليل الآثار غير المتماثلة للصدمات النفطية.

المصادر:

المصادر العربية

البنك المركزي العراقي. (د.ت.). النشرة الإحصائية السنوية https://cbi.iq/page/142 .
وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء. (د.ت.). المجموعة الإحصائية السنوية . https://www.cosit.gov.iq/ar/1129-aas
وزارة المالية العراقية. (د.ت.). قوانين الموازنة العامة الاتحادية . https://www.mof.gov.iq/Federal-Budget-Law.aspx

المصادر الاجنبية

Bernanke, B. S., Gertler, M., & Watson, M. (1997). Systematic monetary policy and the effects of oil price shocks. Brookings Papers on Economic Activity, 28(1), 91–157. https://doi.org/10.2307/2534702

DOI:10.61704/pr.726

10.21070/acopen.10.2025.12487. https://doi.org/10.21070/acopen.10.2025.12487

Sims, C. A. (1980). Macroeconomics and reality. Econometrica, 48(1), 1–48. https://doi.org/10.2307/1912017

World Bank. (n.d.). Iraq Economic Monitor. https://www.worldbank.org/en/country/iraq/publication

Blanchard, O. J., & Galí, J. (2010). The macroeconomic effects of oil price shocks: Why are the 2000s so different from the 1970s? In J. Galí & M. Gertler (Eds.), International dimensions of monetary policy (pp. 373–428). University of Chicago Press. https://doi.org/10.7208/chicago/9780226278872.003.0008

Dornbusch, R., & Fischer, S. (1994). Macroeconomics (6th ed.). McGraw-Hill.

Hamilton, J. D. (1983). Oil and the macroeconomy since World War II. Journal of Political Economy, 91(2), 228–248. https://doi.org/10.1086/261140

International Monetary Fund. (n.d.). Iraq. https://www.imf.org/en/Countries/IRQ

Khaleel, M. I., Jabbar, A. Y., Kalai, M., Aloulou, R., & Helali, K. (2024). An applied study of the symmetric and asymmetric impact of oil prices and international financial markets on economic growth in Iraq. International Journal of Energy Economics and Policy, 14(4), 66–80. https://doi.org/10.32479/ijeep.16123

Kilian, L. (2009). Not all oil price shocks are alike: Disentangling demand and supply shocks in the crude oil market. American Economic Review, 99(3), 1053–1069. https://doi.org/10.1257/aer.99.3.1053

Kilian, L., & Park, C. (2009). The impact of oil price shocks on the U.S. stock market. International Economic Review, 50(4), 1267–1287. https://doi.org/10.1111/j.1468-2354.2009.00568.x

Musgrave, R. A., & Musgrave, P. B. (1989). Public finance in theory and practice (5th ed.). McGraw-Hill Book Company.

Okun, A. M. (1962). Potential GNP: Its measurement and significance. In Proceedings of the Business and Economic Statistics Section of the American Statistical Association (pp. 98–104). American Statistical Association.

Organization of the Petroleum Exporting Countries. (2025). Annual statistical bulletin 2025. https://www.opec.org/assets/assetdb/asb-2025.pdf

Rodhan, M. A. (2024). Macroeconomic impacts of oil price shocks: Evidence from Iraq by using vector autoregressive model. International Journal of Energy Economics and Policy, 14(3), 162–170. https://doi.org/10.32479/ijeep.15681

Sadraoui, T., & Mili, H. (2025). Dynamic interactions between oil price volatility and fiscal policy: Empirical evidence from GCC countries. Economies, 13(11), 334. https://doi.org/10.3390/economies13110334

Saud, D. H., Mejdel, I. H., Qirfoa, A. T., & Khalaf, A. H. (2025). Impact of global crude oil price shocks on Iraq's national budget (2004–2020). Academia Open, 10(2), Article

DOI:10.61704/pr.726

Analysis of the Relationship Between Oil Shocks and Macroeconomic Stability in Iraq for the Period (2000-2025): An Econometric Study Using the (SVAR) Model

P-ISSN: 1680-9300
E-ISSN: 2790-2129
Vol. (26), No. (3)
pp. 95-109

Islam M. Mahmood
College of Administration and Economics, University of Anbar, Anbar, Iraq.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of external oil shocks on macroeconomic stability in Iraq, with a particular focus on the role of the public budget, represented by government expenditure, as a major transmission channel through which oil price fluctuations affect economic growth, inflation, and unemployment. The study employs both the descriptive-analytical approach and an econometric approach using the Structural Vector Autoregression (SVAR) model, based on quarterly data covering the period 2000–2025, with a total of 104 observations. The results of the impulse response functions and variance decomposition analysis indicate a strong relationship between oil shocks and government expenditure. They also show that the effects of oil shocks on gross domestic product, inflation, and unemployment are transmitted largely through the fiscal channel. The findings suggest that increases in oil revenues contribute to higher economic growth and improved employment levels in the short run, while at the same time generating inflationary pressures due to the expansion of public spending. The study recommends adopting more disciplined fiscal rules, strengthening the role of sovereign wealth funds, and diversifying non-oil revenue sources in order to reduce the impact of oil price fluctuations and support macroeconomic stability in Iraq.

Keywords: Oil Shocks, General Budget, Macroeconomic Stability, Structural Vector Autoregression Model.

How to Cite: Mahmood, I. M. (2026). Analysis of the Relationship Between Oil Shocks and Macroeconomic Stability in Iraq for the Period (2000-2025): An Econometric Study Using the (SVAR) Model. PROSPECTIVE RESEARCHES, 26(3), 95–109. https://doi.org/10.61704/pr.726

DOI:10.61704/pr.726